الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/47/919
S/25511
1 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البنود ٣٠ و ٣٥ و ٧٣ و ٧٤ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفا على رسائلي الأخيرة بشأن الحالة الخطيرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، أود أن ألفت انتباهكم الى استمرار اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تطبيق وتصعيد سياساتها وممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت هذه السياسات والممارسات أبعادا اضافية، باعلان الحكومة الاسرائيلية في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣، عن تطبيق عدد من التدابير القمعية الجديدة التي شملت، إغلاق جميع الأراضي المحتلة، باستثناء القدس العربية، وهو ما يقسم الضفة الغربية عمليا الى جزئين منفصلين ومنعزلين؛ وزيادة عدد القوات العسكرية في الأراضي المحتلة وتوسيع نطاق أنشطتها؛ وتغيير تعليمات اطلاق النيران على المدنيين الفلسطينيين التي يعمل بموجبها الجنود الاسرائيليون.

وخلال آذار/مارس وحده، بلغ عدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا بأيدي الجيش الاسرائيلي والمستوطنين المستعمرين المزودين بالسلاح[٢٨] مدنيا فلسطينيا، بينهم أحد عشر يافعا دون سن السادسة عشرة، علاوة على أكثر من ٨٠٠ جريح. ومن جانب آخر، واصلت اسرائيل دون هوادة اتباع ممارساتها الأخرى التي تشكل دائما نوعا من العقاب الجماعي، كتدمير المازل بالقذائف المضادة للدبابات، والإبعاد، وفرض حظر التجوال، والاحتجاز الاداري، واقتلاع الأشجار والمحاصيل، وما اليها.

إن التدابير الاسرائيلية الأخيرة بإغلاق الضفة الغربية مثل آخر على ماهية المواقف الاسرائيلية. فاسرائيل، من ناحية، تريد عقاب الشعب الفلسطيني، حتى وان كانت دلالة ذلك هي الاقرار في الواقع بالطابع المميز والمستقل للأراضي الفلسطينية، إلا أنها، من ناحية أخرى، تواصل رفض الاعتراف بأن الأراضي الفلسطينية أراضي محتلة، أو حتى التسليم بأنها أراض غير اسرائيلية.

وفي هذا المقام، أود أيضا أن أشير الى رسالة القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاسرائيل لدى الأمم المتحدة التي وجهها الى الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25485)، باعتبارها دليلا آخر على اتجاه اسرائيل الى تقويض الجهود التي تبذلها جهات عديدة تسعى الى حصار النتائج السلبية التي تنعكس على عملية السلم الراهنة، جراء السياسات والممارسات التي تطبقها اسرائيل ضد شعبنا.

فمن الصعب تصديق مدى الصلف الذي تتسم به هذه الرسالة، والمحاولات التي تبذلها للي حقائق الموقف، بل والأهم، تجاهلها للأسباب الحقيقية التي تقف وراء الحالة الخطيرة التي تعم الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر. ومن سوء الطالع أن هذه الرسالة تعبير عن السياسة الرسمية الاسرائيلية، الدؤوبة في رفض الاعتراف بأن الاحتلال الاسرائيلي ذاته، واستمراره لمدة ٢٦ عاما، هو السبب الأساسي للحالة الراهنة التي تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي السياسة ذاتها التي تصر على إنكار أن "المدنيين الاسرائيليين" المتواجدين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليسوا في حقيقة الأمر سوى مستوطنين مستعمرين جلبتهم السلطات الاسرائيلية الى هذه المناطق، وانتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، وبالمخالفة لعديد من قرارات مجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة. وهي أيضا السياسة التي تصر على إنكار أثر الاجراءات والممارسات الاسرائيلية المنظمة، التي أدانها المجتمع الدولي على طول الخط، في تدمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.

وليس ثمة بشر سوي لا يأسف على سفك دم المدنيين، عربا أو اسرائيليين، أو إهدار دم شخص مدني يجد نفسه في أتون النزاع. لكن الفكر العنصري متفرد في اتجاهه الى القاء التبعة على الضحية، ودمغ الشعب المحتل بأنه "ارهابي"، بينما أفراد هذا الشعب، رجالا ونساء، يردون فحسب سياسات المحتل وممارساته ويقاومون احتلاله.

وقد حاولنا، من جانبنا، أن نتجنب في رسائلنا السابقة توجيه الاتهامات الشخصية أو التنابذ البغيض بالألقاب، رغم اتساع نطاق المواقف الهجومية التي يبديها عديد من المسؤولين الاسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء اسحاق رابين، الذي يتمنى "أن يرى غزة وقد ابتلعها البحر"، وأعضاء في البرلمان أمثال السيد شامير، والسيد ايتان اللذان يدعوان الى قتل أي فلسطيني يجرؤ على الاقدام على قتل يهودي، حتى بعد اعتقال هذا الفلسطيني. وقد لبيت هذه الدعوات بالفعل، إذ قام المستوطنون المستعمرون في

"سوسية" وهي مستعمرة قريبة من الخليل، بالامساك بالشاب جواد جميل حوشيه البالغ من العمر ١٩ عاما، وهو من يطه، وأوثقوا يديه، وعذبوه لبعض الوقت، ثم رموه بالرصاص في رأسه.

ورغم تلك الحقائق الموجعة، بقيت السياسة الرسمية الفلسطينية على ثباتها، سواء إزاء المعايير المتعلقة بانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي، أو إزاء الالتزام الفلسطيني بعملية السلم الراهنة، التي بذلنا من أجلها الكثير كيما تتكلل بالنجاح. وفي الوقت ذاته أعلناها واضحة، أن السياسات والممارسات الاسرائيلية التي طبقت ضد شعبنا، بما في ذلك إبعاد السلطات الاسرائيلية لأكثر من ٤٠٠ مدني فلسطيني في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعدم التزام اسرائيل بالقرار ٧٩٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، واستمرار تعرض شعبنا الرازح تحت الاحتلال للقمع، إنما تقوض بشكل خطير التوقعات المحيطة بعملية السلم. وفي اعتقادنا أن هذه المواقف تشكل عقبات كؤود ولابد من إزالتها كيما يتسنى استئناف عملية السلم وانجاحها.

وفي غضون ذلك، نكرر نداءنا الى المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته وأن يوفر الحماية للشعب الفلسطيني، حسبما ينص قرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ونود في هذا المقام أن نشير الى طلب رئيس المجموعة العربية لشهر آذار/مارس الذي قدمه الى مجلس الأمن باسم المجموعة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣، والذي يدعو فيه المجلس الى عقد اجتماع من أجل نظر "الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس".

وسيكون، من دواعي امتناني أن تتفضلوا باتخاذ ما يلزم لتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٣٠ و ٣٥ و ٧٣ و ٧٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور ناصر القدوه
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

- - - - -